أكد أنه لا يكلف الدولة أموالاً وسينهي معاناة الناس من تراكم الديون

المطيري يقترح وضع وديعة حكومية لدى البنوك وسداد قروض المواطنين من فوائدها

■ عدد المدينين وصل إلى أكثر من ربع الكويتيين وهناك آلاف ممنوعون من السفر

■ شركات الاستثمار الدائنة ستتولى إدارة الودائع بما يحقق لها أرباحاً شهرية

ماجد المطيري

طالب النائب ماجد المطيري بضرورة انهاء ملف إسقاط القروض ووقف معاناة الناس من تركم الديون، مشيراً إلى أن عدد المدينين وصل إلى أكثر من ربع الكويتيين وهناك آلاف الممنوعون من السفر وأسر تفككت بسبب القروض وفوائدها الفاحشة.

وقال المطيري في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم باقتراح بقانون لن يكلف الدولة أي مبالغ ويقضي بأن يقوم البنك المركزي بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لكل جهة على هيئة وديعة بنكية طويلة الاجل لدى تلك الجهات.

واضاف أن الاقتراح يقضي أيضا بأن تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع المودعة لديها بما يحقق لها أرباحا شهرية، على أن تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض الممنوحة للمواطنين من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع التي أودعت لديها من قبل بنك الكويت المركزي.

وأوضح انه بذلك لا تخسر الدولة ولا تخسر البنوك ويستفيد المواطن وينشط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي. ونص الاقتراح بقانون على ما يلي:

اتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن شراء الدولة للقروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وطريقه سدادها.

«مادة أولى»: تقوم البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابه بنك الكويت المركزي بحصر كافة القروض الاستهلاكية والشخصية الممنوحة للمواطنين حتى تاريخ إصدار هذا القانون بكافة تفصيلاتها من قيمة القرض والفوائد المتفقة به وقيمة القسط الشهري وتخطر بها بنك الكويت المركزي في موعد أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ صدور هذا القانون.

«مادة ثانية»: يقوم بنك الكويت المركزي -نيابة عن الدولة- بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لدى كل جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفقا للبيانات والمبالغ التي إرسلت للبنك مشفوعة بكافة المستندات الدالة عليها وفي المواعيد المحددة بنص المادة الاولى من هذا القانون، ويكون الإيداع لقيمة تلك القروض الاستهلاكية والشخصية على هيئة وديعة بنكية لصالح الدولة طويلة الاجل لدى تلك الجهات.

«مادة ثالثة»: تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع المودعة لديها بما يحقق لها أرباحا شهرية، على أن تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض الممنوحة للمواطنين من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع التي أودعت لديها من قبل بنك الكويت المركزي.

«مادة رابعة»: يتولى مدير بنك الكويت المركزي -نيابة عن الدولة- تنظيم عملية الإيداع لتلك الودائع وإدارة ومراقبة تلك الجهات المانحة للقروض فيما تحققه تلك الودائع من أرباح وإيداعها بحساب المواطنين سداداً للقروض الممنوحة لهم حتى تمام السداد، ويخول للمدير تنفيذ أحكام هذا القانون بموجب قرارات ولوائح تنظيمية تصدر منه.

«مادة خامسة»: يسترد بنك الكويت المركزي لصالح الدولة الودائع البنكية من البنوك والشركات المانحة فور الانتهاء من سداد قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية الممنوحة للمواطنين من أرباح الودائع الموجودة تحت يد الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون كل جهة على حدة.

«مادة سادسة»: تلتزم كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار بوقف أي إستقطاع من أرصدة المواطنين ورفع أي إجراءات مطالبية أو قضائية على جميع المواطنين الممنوحة لهم القروض ولذلك لحين سداد كامل قيمة تلك القروض الممنوحة لهم من أرباح وعوائد تلك الودائع وفور تمام السداد تلتزم تلك الجهات بإسقاط أي مطالبة نهائيا.

«مادة سابعة»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

دون آثار سلبية

دراسة كويتية: استخدام الزيوت في علف الدجاج يزيد قيمتها الغذائية والإنتاجية

معهد الكويت

أظهرت نتائج دراسة قام بها معهد الكويت للأبحاث العلمية ان استخدام الزيوت المختلفة في علف الدجاج يؤدي الى رفع القيمة الغذائية والانتاجية لمنتجات الدواجن دون آثار سلبية.

وقالت رئيسة مشروع الدراسة من مركز أبحاث البيئة والعلوم الحياتية في المعهد الدكتوره حنان الخليفة ان الدراسة تهدف الى تحسين اداء الدجاج تحت ظروف الدولة البيئية ولتتمكن الصناعة المحلية من منافسة المنتجات المستوردة بالسعر والجودة.

واوضحت الخليفة ان الدراسة التي حملت عنوان (تاثير أنواع مختلفة من الزيوت على محتوى الأحماض الدهنية في الدجاج في دولة الكويت) تركزت على دراسة تاثير علائق تحتوي على مصادر غنية بالأحماض الدهنية الأساسية مثل زيت الطحالب البحرية وزيت زهرة الأفعى وزيت بذرة الكتان وزيت السمك على أداء الدجاج.

وأوضحت أن الدراسة التي بدات في يونيو 2015 واستغرقت سنتين تتضمن عدة مهام بحثية منها دراسة تاثير العلائق التجريبية على أداء الدجاج اللاحم والبياض المربى تحت الظروف البيئية لدولة الكويت ثم اجراء تحاليل مخبرية واختبار الاستجابة المناعية ثم التطبيق العملي لأحسن النتائج في مزرعة العميل.

وأفادت بان النتائج اظهرت أن استخدام تلك الزيوت في علف الدجاج من شانه تعزيز محتوى الاحماض الدهنية المفيدة دون آثار سلبية على الصحة العامة ما يضيف قيمة غذائية وانتاجية آمنة لمنتجات الدواجن في دولة الكويت

تتمات

الزياني

للمشاركة ، في اجتماع الدورة ال39 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

وقال إن أصحاب الجلالة والسمو سيبحثون عددا من الموضوعات المهمة في مسيرة العمل الخليجي المشترك ، وما تم إنجازه في إطار تحقيق التكامل والتعاون الخليجي ، في المجالات السياسية والدفاعية والاقتصادية والقانونية.

اضاف ان اصحاب الجلالة والسمو سينظرون في التقارير والتوصيات المرفوعة من قبل اللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة ، كما سيبحثون ايضا آخر التطورات السياسية الاقليمية والدولية ومستجدات الأوضاع الأمنية في المنطقة.

وعبر الزياني عن أمله أن تسفر هذه القمة «المباركة» ، عن نتائج بناءة ومثمرة تعمق التعاون والتكامل الخليجي في مختلف المجالات ، وتحقق تطلعات مواطنيها لمزيد من التكاتف والتلاحم والتآزر لمواجهة التحديات كافة ، والحفاظ على أمن واستقرار دول المجلس والمنطقة عموما.

الأعلى للتخطيط

الرابع للمجلس الأعلى للبيئة.

وقال مقرر المجلس الشيخ عبدالله الأحمد ، في تصريح صحفي بعد الاجتماع أن المجلس أكد أهمية تفعيل كل مواد قانون حماية البيئة ووضع الحلول للمخاطر البيئية للمحافظة على البيئة والصحة العامة في البلاد.

وأوضح الأحمد أن المجلس استعرض المجلس الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للبيئة التي يتم من خلالها تعزيز العنصر البشري والعمل على تعزيز قدرات العاملين في الدولة والتوسع بتطبيق التكنولوجيا الحديثة والحكومة الإلكترونية.

اضاف أن المجلس استعرض سبل زيادة كفاءة الأداء على المستوى المؤسسي ومستوى الوحدات التشغيلية والأفراد ، والعمل على ربط ذلك بنواتج ومخرجات انشطة وبرامج الهيئة المرصودة في الخطة الاستراتيجية وقرر المجلس استكمال بحث الموضوع في الاجتماع القادم.

وافاد بان المجلس ناقش اهمية تحسين جودة الهواء في الدولة بتوفير الوقود النظيف لمحطات القوى الكهربائية وتضمين الطاقات البديلة ، كأحد الاشتراطات الملزمة عند إنشاء المباني الحكومية ، وتقرر في هذا الصدد تكليف الهيئة العامة للبيئة بالتنسيق الجهات المختصة بالدولة بتقديم تقرير للمجلس الأعلى ، متضمنا البرنامج الزمني لاستبدال الوقود في محطات القوى الكهربائية ومتطلبات استخدام الطاقات البديلة.

وذكر انه تاكيدا من المجلس على استيفاء مشاريع الدولة لكافة الاشتراطات البيئية واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة للمحافظة على البيئة فقد ناقش المجلس عددا من المشاريع التي تقع في نطاق جون الكويت ، وأكد على عدم تحميل المنطقة أي أعباء او احمال بيئية إضافية.

واشار الشيخ عبدالله الأحمد إلى أن المجلس اطلع على التقارير السنوية المقدمة من كل من وزارة الداخلية ، ممثلة في إدارة شرطة البيئة وصندوق حماية البيئة ، ووجه بضرورة دعم جهود إدارة شرطة البيئة وتعزيز امكاناتها بما يمكنها من اداء أعمالها ، بالإضافة إلى تفعيل دور الصندوق وفقا لاختصاصاته الواردة في قانون حماية البيئة.

وديعة حكومية

الخدمة للمتقاعدين الذين لم يحصلوا عليها من جهات عملهم ، ممن لهم قيد في التامينات الاجتماعية وما زالوا على قيد الحياة ، أما الاقتراح فقدمه النائب ماجد المطيري ، بهدف معالجة ملف إسقاط القروض ، وإنهاء معاناة المواطنين من تركم الديون.

على صعيد اجتماع اللجنة التشريعية أوضح مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله انها استمعت لآراء بعض الجهات الحكومية والخبراء الدستوريين. واشار إلى ان الاجتماع حضره كل من ، وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي ، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي ، ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد ، والخبراء الدستوريين د.محمد الفيلي ود.عبدالله الرميضي ود.نواف الياسين.

وقال ايل إن اللجنة استمعت لآرائهم تباعًا وتقدم وزير العدل وبعض الخبراء الدستوريين بمذكرات برايهم في هذا الشأن ، مشيرًا إلى ان اللجنة ستجتمع يوم الاثنين المقبل للاستماع لراي النائب المستجوب شعيب المويزري.

من جهة أخرى أعلن عبدالله أن اللجنة رفضت رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور ، في قضية توزيع أموال التبرعات ، بعد الاستماع لراي المكتب الفني للجنة.

من ناحيته طالب النائب ماجد المطيري بضرورة انهاء ملف إسقاط القروض ، ووقف معاناة الناس من تركم الديون، مشيراً إلى أن عدد المدينين وصل إلى أكثر من ربع الكويتيين، وهناك آلاف الممنوعين من السفر وأسر تفككت بسبب القروض وفوائدها الفاحشة.

وقال المطيري إنه تقدم باقتراح بقانون لن يكلف الدولة أي مبالغ ، ويقضي بان يقوم البنك المركزي بإيداع قيمة القروض الاستهلاكية والشخصية لكل جهة ، على هيئة وديعة بنكية طويلة الاجل لدى تلك الجهات. أضاف أن الاقتراح يقضي أيضا بان تتولى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الدائنة إدارة تلك الودائع، بما يحقق لها أرباحا شهرية ثم تقوم تلك البنوك بتحصيل قيمة القروض المستحقة من الفوائد والعوائد والأرباح التي تحققها تلك الودائع حتى تمام السداد ثم يسترد البنك المركزي تلك الودائع.

وأوضح انه بذلك لا تخسر الدولة ولا تخسر البنوك ، ويستفيد المواطن وينشط الاقتصاد المحلي بسبب ضخ سيولة للسوق المحلي.

بدوره دعا النائب خليل الصالح الحكومة ، إلى المبادرة في صرف مكافاة نهاية الخدمة للمتقاعدين الذين لم يحصلوا عليها من جهات عملهم ، ممن لهم قيد في التامينات الاجتماعية وما زالوا على قيد الحياة. وقال الصالح إن هناك قصوراً في حقوق المتقاعدين الذين تزيدهم الدولة عشرة دنانير فقط كل عام ، في ظل الارتفاع الحالي بالأسعار والتضخم، مؤكدا انها من اكثر الفئات التي تحتاج إلى دعم.

اضاف أن المتقاعدين فئة مهمة بالمجتمع الكويتي وأن قانون التامينات الاجتماعية وضع لهم بعض الضوابط ، معتبرًا أن هذه الضوابط تخفض من حقوقهم وتزيد الأعباء عليهم.

ورأى الصالح ان الحكومة ليس لديها اهداف او خطط لمواجهة هذا التضخم، لافتًا إلى انه تقدم بعدة مقترحات بقوانين لتحسين وضع المتقاعدين الكويتيين.

وقال إن من بين المقترحات مقترحًا بزيادة رواتب المتقاعدين وبشكل سنوي بما يناسب التضخم ، بالإضافة الى مقترح آخر بشأن إنشاء جمعيات خاصة بهم تابعه للجمعيات التعاونية في المناطق كافة تؤول أرباحها لتلك الفئة، بالإضافة إلى المقترح المزمع تقديمه لمنحهم مكافاة نهاية الخدمة.

وأكد الصالح انه إن كان هناك صعوبة في زيادة رواتب المتقاعدين ، فمن الأولى منحهم حقًا من حقوقهم وهو مكافاة نهاية الخدمة حالهم حال المتقاعدين الذين منحوا هذا الحق في 1 يناير 2015.

التجارة

لسنة 2015 ، بشأن الموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي ولائحته التنفيذية في المواعيد المحددة لها دون تاخير.

وأكدت أن القرار يحقق سهولة مرجعية الاستعلام والاستدلال عن العلامة التجارية وتاريخ نشرها ووضوح العلامة ، وجميع البيانات الخاصة بها مع إمكانية أخذ نسخة ضوئية منها ، وإمكانية الوصول إلى العلامات التجارية من خلال الفئات.

فرنسا

اسوأ اضطرابات في وسط باريس منذ عام 1968.

وأضرم محتجون النار في سيارات وهشموا نوافذ متاجر ونهبوها ورسموا جداريات مناهضة لماكرون في انحاء بعض من ارقى المناطق في باريس، حتى انهم شوهوا قوس النصر. واصيب عشرات الأشخاص واعتقلت الشرطة المئات في اشتباكات بين الجانبين.

واعلن رئيس الوزراء الفرنسي إدوار فيليب أمس الأول الأربعاء إن حكومته تخلت عن زيادة الضرائب على الوقود التي كانت مقررة في عام 2019، بعد يوم من إعلانها تعليق العمل بهذه الزيادة لستة أشهر، في محاولة يائسة لنزع فتيل أسوأ أزمة تمر بها رئاسة ماكرون.

وقال المسؤول بالإليزيه إن المعلومات تفيد بأن بعض المحتجين سيأتون إلى العاصمة "للتخريب والقتل".

ويشكل خطر وقوع المزيد من العنف كابوسا أمنيا للسلطات التي تفرق بين محتجي «السترات الصفراء» السلميين والجماعات العنيفة ومثيري الفوضى والذين يأتون من أحياء فقيرة بهدف النهب وتقول إنهم تسللوا إلى صفوف الحركة.

وقتل أربعة أشخاص وأصيب المئات على هامش التظاهرات التي انطلقت في 17 نوفمبر احتجاجا على سياسة الحكومة الاجتماعية والمالية، واتسعت لتشمل الآن التلاميذ والطلاب والمزارعين.

وتواصلت الإحالات القضائية على خلفية أعمال العنف ولا سيما في قلب العاصمة، ووجهت السلطات إلى 13 شخصا، بينهم قاصر، تهمة ارتكاب أعمال تخريب ضد قوس النصر السبت الماضي، حسب ما أعلنت النيابة العامة في باريس. وأظهر استطلاع للرأي أجراه معهد «إيلاب» ونشرت نتائجه الأربعاء أن 78% من الفرنسيين يعتبرون أن إجراءات الحكومة لا تستجيب لمطالب «السترات الصفراء».

وقال بنجامين كوشي أحد وجوه التحرك إن «الفرنسيين لا يريدون الفتات، يريدون تحقيق كل مطالبهم».

وتفجرت حركة «السترات الصفراء» المسماة بذلك نسبة إلى السترات التي يطالب السائقون في فرنسا بالاحتفاظ بها في سياراتهم، في نوفمبر تشرين الثاني بسبب الأعباء التي تشكلها ضرائب الوقود على كاهل الأسر. وسرعان ما اتسعت الاحتجاجات لتصبح تمردا واسعا وعنيفا أحيانا ضد ماكرون دون قائد رسمي يقودها.

وهناك مشاكل أخرى تلوح في الأفق أمام ماكرون من طلاب غاضبين ومزارعين يشتكون منذ زمن من أن تجار التجزئة يخفضون هوامش ربحهم ومن تأخر زيادة مزمعة للحد الأدنى لأسعار الغذاء، كما أن سائقي الشاحنات يهددون بالإضراب اعتبارا من يوم الأحد.

وقال وزير الميزانية جيرالد دارمانان إن التخلي عن خطط فرض زيادات أخرى في الضرائب على الوقود في 2019 سيكلف خزانة الدولة أربعة مليارات يورو . وقالت شركة الكهرباء الفرنسية إنها ستقدم مزيدا من الدعم للأسر التي تحول أنظمة التدفئة المركزية لديها المعتمدة على الوقود إلى أنظمة تعمل بالكهرباء.

قوى عراقية

الأخيرة، فقد أكد قادتها على ضرورة استكمال التشكيلة الحكومية وتقديم وزراء أكفاء، وبحثوا مستجدات الوضع السياسي وملف تشكيل الحكومة، كما ناقشوا النظام الداخلي للتحالف وتشكيل اللجان والهيئات المتبقية لمأسسة عمله.

يضم التحالف قوى عدة، بينها النصر بزعامة حيدر العبادي وسائرون برئاسة مقتدى الصدر وتيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم وائتلاف الوطنية برئاسة أياد علاوي وتحالف القرار برئاسة أسامة النجيفي وائتلاف بيادر الخير برئاسة خالد العبيدي، إضافة إلى الجبهة التركمانية برئاسة أرشد الصالحي وقوى أخرى.

وشدد القادة المجتمعون في بيان صحافي عقب انتهاء اجتماعهم في بغداد الليلة قبل الماضية، على ضرورة استكمال التشكيلة الحكومية وتقديم وزراء أكفاء والالتزام بالسياقات الدستورية والديمقراطية، مؤكدين على أهمية تقديم الخدمات وتوفير فرص العمل للعاطلين.

وأشار البيان إلى أن المجتمعين ناقشوا أهمية بلورة موقف موحد لتحالف الإصلاح والإعمار لحوار وطني مع تحالف البناء بزعامة هادي العامري ونوري المالكي والكتل الكردستانية. كما تقرر منح الوقت المناسب لتقييم عمل الحكومة ومدى التزامها بالبرنامج الحكومي وتقديم الخدمات وتنفيذ البرامج التنموية المنتظرة.

وطالب الاجتماع بتمثيل المكونين التركماني والأيزيدي وباقي المكونات العراقية تمثيلًا عادلًا في الحكومة، بما يتناسب مع مكانة هذه المكونات ودورها المجتمعي... ودعا الحكومة إلى الاستجابة لمطالب المتظاهرين في محافظة البصرة الجنوبية وإيلاء محافظة نينوى الشمالية رعاية خاصة، مع تنفيذ القرارات الخاصة بهما، والقاضية بالعمل على حل المشاكل التي يعانيها مواطنوهما.

اليمن

المستمرة منذ ما يقرب من أربع سنوات.

ويعمل فريق غريفيث مع وفود عن طرفي الصراع للتمهيد لمحادثات غير رسمية من المقرر أن تستغرق أسبوعا.

وتسببت الحرب في اليمن في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، إذ مات آلاف المدنيين وأضحى الملايين على حافة المجاعة.

وهذه أول مشاورات بين طرفي الصراع منذ عام 2016. وانهارت المحاولة الأخيرة لإجراء محادثات سلام في سبتمبر الماضي.

ولا يتوقع أن تسفر هذه المحادثات عن انفراجة بالأزمة اليمنية، إذ يقول مراسلون إن الهدف الرئيسي منها هو منع معركة شاملة في مدينة الحديدة الواقعة على البحر الأحمر والتي يسيطر عليها الحوثيون.

وتأمل الأمم المتحدة التوصل إلى إطار لإجراء محادثات حول ما سيبدو عليه أي حل سياسي في المستقبل.

ومع بداية المحادثات، قال غريفيث للصحفيين «خلال الأيام المقبلة سيكون لدينا فرصة حاسمة لإعطاء الزخم لمحادثات السلام».

وأكد مبعوث الأمم المتحدة كذلك التوصل لاتفاق تبادل الأسرى الذي من شانه أن يؤدي إلى لم شمل الآلاف باسرهم. ويعتبر الاتفاق بمثابة إجراء لبناء الثقة مع انطلاق المحادثات.

أوبك

التخفيضات. وقال إن من المرجح أن تتخذ أوبك وحلفاؤها قرارا نهائيا بحلول مساء الجمعة.

إعلان ترشيح

وكشف عضو الوفد الليبي، محمد القيلوشي، أن سيف الإسلام عرض في رسالته وجهة نظره لحل الأزمة في بلاده، إضافة إلى تأكيده على دعمه لخارطة الطريق، التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة، لمجلس الأمن الدولي.

وقال القيلوشي، في تصريحات لقناة «روسيا اليوم»، إنه أجرى في موسكو «لقاء مطولا» مع نائب وزير الخارجية الروسي، المبعوث الخاص للرئيس فلاديمير بوتين إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، بحث الجانبان خلاله «كل السبل والإمكانيات المتاحة» لإنهاء الأزمة. وأعرب القيلوشي عن اعتقاده بأن ما تعاني بلاده منه نتاج من الصراعات الدولية، الأمر الذي يجعل المبادرات الخارجية «ومنها الفرنسية والإيطالية» غير فعالة، معتبرًا أن إجراء انتخابات وعقد مؤتمر وطني يبقيان سبيلا وحيدًا كفيلا بإنقاذ الشعب الليبي، لأن ذلك سيمنح كل فئات الشعب وتياراته، من دون إقصاء أو تهميش، منبرًا للتعبير عن تطلعاتها وأمانيها.

وصرح عضو الوفد بأن فريق سيف الإسلام القذافي «ينتظر كثيرًا» من موسكو، نظرًا إلى الدور الذي تلعبه روسيا في الأمور الليبية منذ القدم، مشددًا على أن وفده طلب الدعم السياسي من روسيا، ولقي «كل الترحيب». وكشف محمد الغدي، منسق الفريق السياسي لسيف الإسلام القذافي، موقف نجل الزعيم الليبي السابق معمّر القذافي، من الترشح لمنصب الرئاسة، أو لأي منصب سياسي آخر في ليبيا.

وأعلن الغدي، خلال لقاء مع وكالة «سبوتنيك»، أن سيف الإسلام القذافي لم يعلن رسميًا حتى اللحظة ترشحه لمنصب الرئاسة، أو لأي منصب سياسي آخر في ليبيا. وقال: «سيف الإسلام لم يعلن بشكل رسمي ترشحه للرئاسة، أو لأي منصب سياسي حتى هذه اللحظة».

وأوضح الوزير الليبي السابق، ومندوب سيف الإسلام، الذي يزور موسكو حاليًا، أن «قانون الانتخابات لم يصدر بعد، وبالتالي الشروط التي يحددها القانون للترشح ما زالت غير معروفة، ومن المبكر جدًا أن يقول أي أحد إنه يرشح نفسه للرئاسة».